

Distr.: General  
11 February 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥  
في إطار الباب ٢٢، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،  
والباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

تقرير الأمين العام

موجز

في هذا التقرير، يقترح الأمين العام تدابير للتخفيف من المخاطر من أجل تعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي يوجد مقرها في بيروت.

وفي أواخر عام ٢٠١٣، باشر الأمين العام، في إطار السلطة التي حوّلتها له الجمعية العامة في الفقرة ١ (ج) من قرارها ٦٦/٢٤٩ المتعلقة بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية المتصلة بالتدابير الأمنية، بإجراء تقييم شامل لدرجة حصانة دار الأمم المتحدة في بيروت ضد الانفجارات. وتحقيقاً لهذه الغاية، كُلفت شركة متخصصة بإجراء تقييم لدرجة الحصانة ضد الانفجارات. ووردت نتائج ذلك التقييم التي أجرته الشركة المتخصصة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. والمقترحات التي قدمها الأمين العام منبثقة من النتائج التي توصل إليها التقييم.

ويعرض هذا التقرير الاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ مقترحات الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وترد في الفرع الرابع الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولا - مقدمة
٣	.....	ألف - معلومات أساسية
٤	.....	باء - البيئة الأمنية والمخاطر المقبولة
٥	.....	جيم - تقييم درجة الحصانة ضد الانفجارات والنتائج
٦	.....	ثانيا - المقترحات
١٠	.....	ثالثا - الاحتياجات من الموارد
١٢	.....	رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

## أولا - مقدمة

## ألف - معلومات أساسية

١ - نُقل مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي تتخذ من بيروت مقرا دائما لها خمس مرات خلال تاريخها البالغ ٤٠ سنة. فقد نُقل مقرها للمرة الأولى في عام ١٩٧٦ عقب اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، عندما نُقل الموظفون الدوليون إلى عمان لمدة سنة واحدة. أما في المرة الثانية، فقد نُقل مقرها إلى موقع مؤقت في بغداد في أوائل عام ١٩٨٢، ريثما يتم نقلها مرة ثالثة إلى مقرها الدائم في بغداد في عام ١٩٨٣. أما في المرة الرابعة، فكان نقل مقرها نتيجة أزمة الخليج في ١٩٩٠، عندما قرر الأمين العام إعادة جميع الموظفين الدوليين إلى أوطانهم مؤقتا حتى نهاية عام ١٩٩١.

٢ - وعقب مشاورات مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، استدعى الأمين العام جميع الموظفين الدوليين في آب/أغسطس ١٩٩١. واستمر العمل بالترتيب القاضي بأن تستضيف عمان اللجنة بشكل مؤقت حتى عام ١٩٩٧، عندما أُتخذ القرار، في دورة وزارية عقدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالعودة بصفة دائمة إلى لبنان. وبالإضافة إلى المرات الخمس التي نُقل فيها مقر اللجنة سواء بشكل مؤقت أو دائم، تم إجلاء موظفيها خلال النزاع الإسرائيلي اللبناني في صيف عام ٢٠٠٦. فقد أوفد موظفو اللجنة للعمل من عمان وفيينا وبيروت وكذلك من بلدانهم الأصلية. وشهدت الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ حالات أخرى تم خلالها نقل موظفي اللجنة بشكل جزئي ومؤقت إلى فنادق في بيروت.

## بيروت كمقر للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب قراره ٤٣/١٩٩٤، نقل المقر الدائم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من عمان إلى بيروت. وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، أبرمت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية اتفاقا بشأن مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منحت الحكومة اللبنانية بموجبه للأمم المتحدة مقرا في بيروت، ليُستخدم بشكل دائم كمقر للجنة ولصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. وضم المقر التجهيزات الثابتة والأراضي المحيطة بالمبنى ومواقف السيارات، وقامت الحكومة اللبنانية بتأثيثه وتجهيزه دون أن تتكبد المنظمة أي تكاليف.

٤ - وتستأجر الحكومة اللبنانية دار الأمم المتحدة من شركة التعمير المسؤولة عن إعادة إعمار وسط بيروت (شركة سوليدير). ويقع المبنى في وسط بيروت، بالقرب من البرلمان ومكتب رئيس الوزراء.

## باء - البيئة الأمنية والمخاطر المقبولة

٥ - منذ عام ٢٠٠٥، شهدت الحالة الأمنية على الصعيدين المحلي والإقليمي تدهورا تدريجيا. وتم تركيب حواجز اصطدام وجدران على شكل الحرف T في المبنى كما وُضع في محيطه الخارجي نظام شديد التطور لمراقبة الدخول إليه وأنشئت وظائف جديدة لموظفي أمن. كذلك خضع المبنى بشكل منتظم لتقييمات أمنية. وعلى الرغم من التدابير المتخذة على نطاق واسع لتحسين الأمن المادي للمبنى، ارتأت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية أنه يجب نقل مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى مكان آخر بالقرب من بيروت. وفي الوقت نفسه، استمرت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية في التخفيف من المخاطر التي قد يتعرض لها المبنى وشاغلوها، وذلك عن طريق تنفيذ تدابير تشغيلية للتخفيف من المخاطر، كما نُقل معظم موظفي منظمات الأمم المتحدة الأخرى الذين كانوا يتخذون من مبنى اللجنة مقرا لهم (باستثناء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نفسها) إلى مكاتب أخرى في بيروت ومحيطها.

٦ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، خصصت الحكومة اللبنانية قطعة أرض شمال بيروت تتوافر فيها الشروط الأمنية التي تفرضها الأمم المتحدة لتشييد عليها مبانٍ جديدة تابعة للأمم المتحدة. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وقعت وزارة المالية اللبنانية اتفاقا مع وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية لكي تُخصَّص لهذه الأخيرة قطع أرض متاخمة في منطقة الضيعة تبلغ مساحتها الإجمالية ٩٣٤,٧٢ مترا مربعا لتوضع في تصرف الأمم المتحدة لبناء المقر الجديد. غير أن الحكومة اللبنانية لم تتمكن حتى الآن، بالنظر إلى عدة عوامل، من توفير الموارد اللازمة لتشييد مبنى جديد ليكون مقرا للجنة.

٧ - وقد شهدت الحالة الأمنية في لبنان عموما، وشمال نهر الليطاني خصوصا، تدهورا مطّردا خلال سنوات القليلة الماضية، بسبب عوامل شتى محلية وإقليمية ودولية. وتعد زيادة الاستقطاب والتطرف في لبنان، التي ظهرت في ظل تصاعد التوترات الإقليمية، ولا سيما النزاع في الجمهورية العربية السورية، مصدر قلق خاص بالنسبة للأمم المتحدة فيما يتعلق بلبنان.

٨ - وفي ظل السياق الوطني والإقليمي الحالي، ارتفع عدد الحوادث الأمنية الخطيرة. ومع استحداث طائفة واسعة النطاق من التكتيكات والتقنيات والإجراءات الإرهابية، تشير

التقديرات إلى أن الأمم المتحدة لا تزال هدفا محتملا في المنطقة، وذلك رغم أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لا تعد مستهدفة بشكل مباشر في هذه المرحلة.

٩ - ومن الملاحظ أن التطرف، سواء التطرف المحلي أو التطرف المستورد من أماكن أخرى في المنطقة، أخذ في الازدياد في لبنان، كما يتضح من سلسلة التفجيرات المستمرة المحددة الهدف التي تم تنفيذها في الآونة الأخيرة في جميع أنحاء البلد وفي منطقة العاصمة. وتشير التقديرات إلى أن حركة العناصر المتطرفة المجهزة بالأسلحة والمتفجرات والمعرفة التي تدخل إلى لبنان وتخرج منه تتزايد باطراد. ويؤدي تدهور الوضع الأمني في لبنان، الذي يمثل أحد تداعيات النزاع في الجمهورية العربية السورية المجاورة والتوترات السياسية الداخلية القائمة، إلى زيادة احتمال أن تصبح الأمم المتحدة هدفا للأطراف المهتمة بتقويض سمعة المنظمة والحكومة اللبنانية أو غيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية.

### العلاقات مع البلد المضيف

١٠ - في حين لا تزال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ملتزمة بالقيام، مع حكومة البلد المضيف، بمتابعة خيار نقل مقر اللجنة إلى مبانٍ أكثر أمنا، من غير المرجح أن يتم التوصل إلى اتفاق مع حكومة تصريف الأعمال الحالية. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى إذا تم الاتفاق بسرعة على تشييد مقر دائم جديد، فإن إكمال تشييد المبنى سيستغرق أكثر من ثلاث سنوات.

### جيم - تقييم درجة الحصانة ضد الانفجارات والنتائج

١١ - تُعتبر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بحكم تصميمها المعماري وموقعها الجغرافي، معرضة لخطر استهدافها المباشر سواء عن طريق أجهزة تفجيرية يدوية الصنع أو سيارات مفخخة، وللآثار غير المباشرة الناجمة عن وقوع انفجار قريب بأحد هذين الأسلوبين. فالجمع يقع في وسط مدينة بيروت، وهو متاحم مباشرة للطرق العامة المزدهمة.

١٢ - ويتضمن المجمع واجهة زجاجية كبيرة تعد عرضة للتكسر بسهولة في حال حدوث انفجار، رغم تركيب طبقة مقاومة لتشطبي الزجاج عليها. فقد قامت شركة دولية رائدة في هذا الميدان بتقييم مدى فعالية نظام تأطير النوافذ وتبين أنه فعاليته جزئية من حيث قدرته على احتجاز الزجاج الذي يسقطه الانفجار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعمدة الدعم الهيكلي مكشوفة، مما يعني أنها قد تتصدع في حال وقوع انفجار، الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيار تدريجي محتمل لأجزاء من المبنى.

١٣ - ويتمثل أحد التحديات المستمرة المتعلقة بهذا المبنى في عدم وجود مسافة آمنة تفصله عن محيطه الخارجي وفي وجود طرقات عامة حول المجمع تظل، رغم إغلاقها الجزئي، تمثل عقبة رئيسية في تأمينه.

١٤ - وفي ضوء الشواغل المذكورة أعلاه التي أثارها إدارة شؤون السلامة والأمن خلال تقييمها الأمني، جرت التوصية بأن تقوم شركة هندسية متخصصة بالوقاية من الانفجارات بتقييم أداء المبنى في حالة حدوث انفجار. ونظرا للطابع الملح للاحتياجات واستنادا إلى الخبرات المتاحة في المقر في نيويورك، قام مكتب خدمات الدعم المركزية، بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وإدارة شؤون السلامة والأمن، بالإشراف مباشرة على الشروط التقنية لتقييم درجة الحصانة ضد الانفجارات، وعلى العمل نفسه.

١٥ - وكلفت الشركة التي تم التعاقد معها بإجراء التقييم. وتم إجراء ثلاثة أنواع من الدراسات على المبنى الحالي:

(أ) تحليل مدى حصانة النوافذ: تحليل لأداء زجاج المبنى في حالة وقوع تهديد؛

(ب) تحليل لمكونات المبنى التي قد تتأثر في حال وقوع انفجار: تحليل للمكونات الهيكلية للمبنى في حال وقوع تهديد؛

(ج) تحليل للاهتزاز التدريجي: تحليل لاستجابة هيكل المبنى لإزالة أحد الأعمدة، بغض النظر عن السبب، في مواقع مختلفة.

١٦ - وصدر التقرير ونتائج التقييم في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وسلطت نتائج التقرير الضوء على أداء المبنى في حالة حدوث انفجار محتمل. وتمت التوصية بمجموعة متنوعة من خيارات التعديل التحديتي للتخفيف من المخاطر التي تم تحديدها. وبعد إجراء استعراض، تم انتقاء ثلاثة خيارات على أساس المستوى المتوقع للحماية من عصف الانفجارات والجدوى الأولية من إدخال تعديلات تحديثية على مبنى قائم يتم استخدامه. ويتضمن الفرع الثاني أدناه مناقشة للمقترحات المتعلقة بإدخال تعديلات تحديثية على الواجهة.

## ثانياً - المقترحات

١٧ - حددت النتائج الوارد وصفها أعلاه المنبثقة عن تقييم درجة الحصانة ضد الانفجارات الذي جرى عام ٢٠١٣ أيضاً عدداً من الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تؤدي بدرجة كبيرة إلى التخفيف من المخاطر التي تهدد سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ودار الأمم المتحدة في بيروت. ورغم أن تنفيذ هذه التدابير يتوقع أن يخفف إلى حد كبير من

المخاطر الحالية وأن يقلل من مدى تعرض اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى خطر السيارات المفخخة، يجب أن ينظر إليها على أنها تدابير مؤقتة، حيث أنه لا يمكن التخفيف بشكل كامل من حدة المخاطر التي قد تتعرض لها اللجنة في المستقبل طالما ظلت في موقعها الحالي. غير أنه على النحو المبين أدناه، وبالنظر إلى كل هذه الظروف، فإن هذه التدابير تمثل أفضل حل في الوقت الراهن.

١٨ - ويهدف التنفيذ المقترح لتدابير التخفيف من المخاطر إلى التصدي، في المدى القصير، إلى خطر السيارات المفخخة. ومع تنفيذ هذه التدابير، فإن أثر هذا التهديد سينخفض بدرجة كبيرة. وفي نهاية المطاف، فإن الحل الوحيد الفعال الطويل الأجل يتمثل في نقل مقر دار الأمم المتحدة بشكل دائم داخل لبنان، بموافقة الحكومة المضيفة وفي إطار التعاون الكامل معها. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٦ أعلاه، منحت الحكومة المضيفة الأمم المتحدة قطعة أرض لتشييد عليها مبانٍ جديدة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩؛ غير أنه لم يجرز أي تقدم بشأن هذه المبادرة حتى الآن.

١٩ - وعلى النحو المذكور أعلاه، يتعين مراعاة اعتبارات هامة والتصدي لتحديات كبرى في مجال تشييد مرافق جديدة للجنة في لبنان، وهي مبادرة لا يمكن أن تُنجز في أقل من ثلاث سنوات وذلك في ظل الظروف الحالية. وبالتالي، يتعين تنفيذ تعزيزات هيكلية كتدبير مؤقت من أجل التخفيف من درجة تعرض دار الأمم المتحدة بشكل متزايد لانفجارات قوية ريثما يتم نقل مقرها.

٢٠ - وعقب الانتهاء من تقييم درجة الحصانة ضد الانفجارات (المرحلة ١) والنتائج المنبثقة عن هذه المرحلة، سيتم تنفيذ مشروع الإصلاح الهيكلي المقترح على مرحلتين أخريين: المرحلة ٢، وهي مرحلة التصميم التفصيلي، والمرحلة ٣، وهي مرحلة أعمال البناء.

### المرحلة ٢: التصميم التفصيلي

٢١ - سيشمل التصميم التفصيلي إجراء التحقيقات الميدانية اللازمة، والحسابات، وإعداد رسوم البناء والاختبار، وصياغة المواصفات وكشوف الكميات اللازمة لمرحلي الشراء والبناء.

### المرحلة ٣: أعمال البناء

٢٢ - ستتضمن أعمال الإصلاح الهيكلي أنشطة البناء التالية:

(أ) استبدال الطبقة الموجودة المقاومة للتشظي في الواجهات الزجاجية. وقد تم تركيب الطبقة الموجودة التي تغطي زجاج المبنى منذ أكثر من عشر سنوات؛ وتم تركيبها على مراحل، حيث بدأت عملية التركيب في الطوابق السفلى في عام ٢٠٠١. وبالنظر إلى درجة تعرّض هذه الطبقة للأشعة فوق البنفسجية، فلا شك أنها قد شهدت تدهورا كبيرا. وعادة ما تظل الطبقات المقاومة للتشظي صالحة لمدة عشر سنوات، وذلك بحسب الظروف المناخية ومدى تعرّضها لأشعة الشمس. وتجدر الإشارة إلى أن ركام الزجاج قد يكون قاتلا أو قد يتسبب في إلحاق أذى خطير بشاغلي المبنى وقد كان السبب الرئيسي للوفيات في الانفجارات التي تعرضت لها مباني الأمم المتحدة في الماضي. ويُعتبر تركيب طبقات مقاومة للتشظي التدبير الأساسي أو الحد الأدنى من التدابير اللازمة للتخفيف من المخاطر المتمثلة في تحطم الزجاج وتطايره. ويمكن إجراء اختبارات متخصصة خلال مرحلة التصميم لتحديد ما إذا كان هناك ثمة أجزاء من الطبقة المقاومة للتشظي لا يتعين استبدالها، ولكن من المتوقع أن تكون هذه الأجزاء قليلة جدا، هذا إن وُجدت؛

(ب) سيجري تعزيز الواجهات عن طريق تركيب نظم كابلية لالتقاط الزجاج، تتألف من كابلات مثبتة بالأسقف والأرضيات الخرسانية فوق الواجهات وتحتها. وتُستخدم النظم الكابلية لالتقاط الزجاج بالاقتران مع الطبقات المقاومة للتشظي وهي مصممة بحيث تلتقط الزجاج في حال حدوث انفجار أو تطرده إلى خارج المبنى. وتؤدي النظم الكابلية لالتقاط الزجاج إلى تعزيز مقاومة الزجاج بدرجة كبيرة للأخطار ذات الصلة بالانفجارات في جميع الواجهات بدون أن تؤثر بشكل كبير على الأداء العام أو النوعية العامة لبيئة العمل، على سبيل المثال عن طريق عدم حجب المناظر الخارجية والضوء الطبيعي. وتعتمد فعالية النظم الكابلية لالتقاط الزجاج على وجود طبقة فعالة مقاومة للتشظي على زجاج المبنى، على النحو المبين أعلاه. وسيتم إدخال تعديلات تحديثية على المكونات الحجرية بواسطة الأنسجة الأرضية (أي باستخدام أنسجة ترشيحية للتعزيز الهيكلي) في الأجزاء الواقعة فوق النوافذ أو تحتها؛

(ج) تعد الأرضيات والأسقف الخرسانية، المعروفة بالبلاطات الخرسانية، المكونات الأكثر هشاشة في المبنى. وتمثل الطريقة الأكثر عملية وفعالية من حيث التكلفة لإدخال تعديلات تحديثية على الهيكل من أجل تعزيز هذه المكونات في تزويد البلاطات الخرسانية بشرائط بوليميرية معززة بالألياف لتحسين قدرتها على حمل الأوزان. وهذا التعزيز الهيكلي ضروري فقط للجزء المعرض للخطر من المبنى بسبب انكشاف أعمدة الدعم الهيكلي.



الإنتاجية المماثلة التي تضطلع بها المنظمة وكذلك من خلال التنسيق على صعيد المسؤولين الرفيحي المستوى.

٢٦ - وسيجري بانتظام طوال فترة المشروع تنفيذ أنشطة تنسيق بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومكتب خدمات الدعم المركزية. وستشمل هذه الأنشطة استعراض الرسومات والمواصفات التقنية واستعراض الإجراءات الإدارية وإجراءات إدارة المشروع، بما في ذلك على وجه الخصوص، إجراء تقييم للمخاطر.

### ثالثاً - الاحتياجات من الموارد

٢٧ - تبلغ الاحتياجات من الموارد لتنفيذ المقترحات المبينة أعلاه لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مبلغ ٧ ٣٠٦ ٩٠٠ دولار (مخصوماً منها الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) من التكاليف غير المتكررة. ويرد موجز للتكاليف المرتبطة بالمقترحات في الجدولين ١ و ٢ أدناه، موزعة بحسب أوجه الإنفاق وأبواب الميزانية. وتشمل الاحتياجات من الموارد الإنشاء المقترح لوظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة من الرتبة المحلية) والاحتياجات التشغيلية العامة الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى الاحتياجات من النفقات الرأسمالية من أجل التعزيزات الهيكلية التي سيتم الاضطلاع بها طوال الجزء المتبقي من فترة السنتين.

٢٨ - ومن المتوقع بحسب الجدول الزمني المتوقع أن يُنجز المشروع الإجمالي في غضون ٤٤ أسبوعاً، بعد احتساب مهل الشراء. وبحسب هذا الجدول، ستُنجز جميع الإصلاحات الهيكلية بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

#### الجدول ١

الاحتياجات من الموارد في إطار الباب ٢٢، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، و ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، حسب وجه الإنفاق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	الاحتياجات الإضافية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	التقديرات المنقحة للفترة
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ٧٠٨,٣	٣٨٠,١	٢ ٠٨٨,٤
سفر الموظفين	٧٠٩,٩	١٥,٠	٧٢٤,٩
مصرفات التشغيل العامة	٣ ٦٦٠,٩	٤,٠	٣ ٦٦٤,٩
التعديلات والتحسينات	٢٠ ٥٣٢,٠	٦ ٩٠٧,٨	٢٧ ٤٣٩,٨
المجموع (مخصوماً منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٢٦ ٦١١,١	٧ ٣٠٦,٩	٣٣ ٩١٨,٠

## الجدول ٢

## الاحتياجات من الموارد حسب أبواب الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

باب الميزانية	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	الاحتياجات الإضافية	التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
٢٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٧٠ ١٨٩,٥	٣٩٩,١	٧٠ ٥٨٨,٦
٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية	٧٥ ٢٦٨,٧	٦٩٠٧,٨	٨٢ ١٧٦,٥
٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤٨٦ ٨٣١,٨	٥٣,٦	٤٨٦ ٨٨٥,٤
<b>المجموع</b>	<b>٦٣٢ ٢٩٠,٠</b>	<b>٧ ٣٦٠,٥</b>	<b>٦٣٩ ٦٥٠,٥</b>

## الباب ٢٢، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تكاليف الموظفين الأخرى: المساعدة المؤقتة العامة (١٠٠ ٣٨٠ دولار)

٢٩ - ليس لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا القدرات الداخلية للإشراف على إدارة أنشطة البناء المقترحة بشكل يومي. ومن أجل ضمان إنجاز المشروع بحلول نهاية فترة السنتين، ثمة حاجة إلى فريق محلي داخلي مكرس لإدارة المشروع يتألف من مدير للمشروع برتبة ف-٤ يدعمه موظف من الرتبة المحلية، وتمولوظيفتان في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وسيكون مدير المشروع مسؤولاً أمام مدير شؤون الإدارة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وسيعمل في إطار من التعاون الوثيق مع رئيس قسم الخدمات العامة ورئيس قسم الأمن والسلامة. وسيكون مدير المشروع مسؤولاً عن تخطيط المشروع وتنفيذه وإنجازه عموماً في الموعد المحدد وفي حدود الميزانية. أما الموظف من الرتبة المحلية، فسيقدم المساعدة الإدارية العامة إلى مدير المشروع كما سيقدم الدعم فيما يتعلق بضمان الجودة ورصد خطة التصدي للمخاطر في إطار المشروع والإبلاغ عن المخاطر ذات الصلة وصياغة مشاريع الوثائق والتقارير المتعلقة بحالة المشروع.

٣٠ - ويقدر الاعتماد غير المتكرر المرصود للمساعدة المؤقتة العامة خلال فترة تنفيذ المشروع التي من المتوقع أن تبلغ ١٨ شهراً بمبلغ ١٠٠ ٣٨٠ دولار.

سفر الموظفين (١٥ ٠٠٠ دولار)

٣١ - ستغطي الموارد المقترحة تكاليف رحلتين خلال فترة السنتين بين مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومقر الأمم المتحدة في نيويورك من أجل التشاور والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع.

مصروفات التشغيل العامة (٤ ٠٠٠ دولار)

٣٢ - ستغطي الموارد المقترحة رصد اعتماد غير متكرر لمعدات التشغيل الآلي للمكاتب (٣ ٠٠٠ دولار) والاتصالات (١ ٠٠٠ دولار) لموظفين اثنين في فريق المشروع.

### الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

التعديلات والتحسينات (٦ ٩٠٧ ٨٠٠ دولار)

٣٣ - ستوفر الاحتياجات البالغة ٦ ٩٠٧ ٨٠٠ دولار مستوى موحد من التعديل التحديثي يتضمن استبدال الطبقة المقاومة للتشظي (١ ٢٥٨ ٠٠٠ دولار)، وتركيب نظام كابلي لالتقاط الزجاج وإدخال تعديلات تحديثية على المكونات الحجرية بواسطة الأنسجة الأرضية (٤ ٧٦٠ ٤٠٠ دولار) وإدخال تعديلات تحديثية هيكلية على البلاطات الخرسانية (٥٣٦ ٤٠٠ دولار)، بالإضافة إلى رسوم التصميم (٣٥٣ ٠٠٠ دولار) المتصلة بأعمال التعديل التحديثي التي تتم لأغراض أمنية.

## رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٣٤ - يطلب إلى الجمعية العامة ما يلي:

(أ) الموافقة على هذه المقترحات المقدمة من الأمين العام؛

(ب) الموافقة على إنشاء وظيفتين مؤقتتين (وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة من الرتبة المحلية) في إطار الباب ٢٢، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

(ج) اعتماد مبلغ إضافي غير متكرر قدره ٧ ٣٠٦ ٩٠٠ دولار في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يشمل الزيادات في إطار الباب ٢٢ (٣٩٩ ١٠٠ دولار)، والباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية (٦ ٩٠٧ ٨٠٠ دولار)، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٥٣ ٦٠٠ دولار)، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١،

الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٥ - وسيمثل المبلغ غير المتكرر البالغ قدره ٧ ٣٠٦ ٩٠٠ دولار نفقات تقييد على حساب صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

---